المحاضرة الحادية عشر: طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد

- **تمهيد:**

إن ظاهرة الفساد جريمة تتعلق بكل قيم الحياة وان تأثيراتها متشعبة، لهذا نجد إن مكافحتها والحد منها تستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء كأفراد أو مؤسسات أو كدولة أو منظمات محلية وإقليمية وعالمية.

ومن بين الطرق التي تساهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد ما يلي:

1. الجانب الديني:

إن الشريعة الإسلامية بمقاصدها العليا وهي المحافظة على الحياة الإنسان ودينه وعقله وحريته وماله وعرضه، تجعل الحرية مساوية للحياة. وذلك من خلال النقاط التالية:

- إشاعة التوعية الدينية والقانونية في المدارس والجامعات والمساجد بأهمية الأمانة بصورة عامة، والأمانة الوظيفية بشكل خاص، والابتعاد عن الفساد وحرية المال العام.
- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص، وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة، وكذلك قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة.

2. الجانب التثقيفي وزيادة الوعي:

يعتبر الوعي أحد أهم محركات سلوكات الشخص وزيادة الوعي بمخاطر الفساد، عن طريق الإعلام ودخول ضمن برامج المؤسسات التربوية وفعاليات والمجتمع المدني يقوي جبهة محاربة الفساد، كما للتوعية والتثقيف بمخاطره وسبل مكافحته دورا هاما في تحصن المجتمع ووقايته من آثاره وسبل منعه. وتتم من خلال ما يلي:

- إعطاء الحريات وحقوق أكبر وأوسع لوسائل الإعلام للكشف عن جرائم الفساد والمفسدين، بشرط أن تكون اتهاماتها لأي طرف يمثل هذه الجرائم مصحوبة وبشكل حتمي ومؤكد بالأدلة الثبوتية الكافية وفقا لأحكام القانون.
- نشر الحقائق والمعلومات في المجتمع، وعدم التعميم على جرائم المفسدين والفاسدين مهما كان مستواهم.
- إنضاج الوعي العام المتعلق بحق المواطن في الخدمات والبرامج الحكومية، وتثقيف الجمهور وإعلامه بالقوانين المعمول بها، وذلك من خلال الحملات الإعلامية.
- قيام وسائل الإعلام المختلفة بشرح القوانين والأنظمة والتعليمات لخلق وعي قانوني لدى المواطن كي لا فريسة بيد الموظفين المرتشين.

- السماح لوسائل الإعلام بحضور وتوثيق وبث وقائع المحاكمات المتعلقة بقضايا الفساد لفضح المتهمين بها أو إثبات براءتهم ومنع أية جهة من التدخل في أعمالها أو التستر على نتائجها.

3. الجانب السياسي:

يعتبر البناء الهيكلي وصناعة القرار في النظام السياسي أساس الحكم الراشد والحكي. وفيما يلي أهم النقاط التي يجب أن يعتمد عليها:

- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون، واحترامه، والمساواة أمامه، وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف.
- التعاون مع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات المستقلة غير الحكومية، في دراسة معطياتها عن الفساد ومؤشرات وجوده وانطباعاتها عنه، وكيفية التعامل معه.
- تطوير القوانين واللوائح المالية والإدارية، وقوانين الخدمة المدنية، وأنظمة قواعد الخدمة الأخرى وفقا لمقتضيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. الجانب الاقتصادي:

إن مكافحة الفساد أو ما يسميه البعض إصلاح الفساد سواء(السياسي أو الاقتصادي أو الإداري)لا يختلف من الناحية الجوهرية، إذ تشترك جميعا بالقواعد الأساسية والفاعلة في تحقيق ذلك، وطالما نحن نتناول موضوع مكافحة الفساد الإداري من الجانب الاقتصادي فلابد من أن تنصب جهودنا نحو الجوانب ذات العلاقة بالموضوع الاقتصادي والتي من شأنها أن تعمل على مكافحة الفساد الإداري والحد منه. من خلال ما يلي:

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل لضمان الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية التي يكون الإنسان جوهرها قولا وفعلا، وذلك للحد من ظاهرة الفقر وزيادة معدلات البطالة.
- تدعيم وترسيخ الاقتصاد الحر الذي يعتمد على سوق فالحكومة عندما تتولى قيادة السوق فسيكون الفساد مروعا بحسب التجارب السالفة والكثيرة بهذا المضمار.
- وضع استراتيجيات تكافح البطالة والتضخم الدين يولدان الفساد.
- التنمية الاقتصادية الشاملة مع تكافؤ الفرص.

5. الجانب التشريعي:

إذا كانت العولمة قد سهلت الترابط بين الدول على الصعيد الاقتصادي، بأنها بالمقابل وسعت نطاق الإجرام، فأصبح السلوك الإجرامي يتعدى الحدود الوطنية الجغرافية للدول، لذا أصبح من الضروري تواكب السياسة الجنائية هذا التطور من خلال تكييف وسائل لمكافحة هذه الظاهر. من خلال ما يلي:

- تشريع قوانين جديدة قابلة للتفعيل، أي لأن تكون قوانين قابلة للتأثير في حياة المجتمع عبر الالتزام والقناعة التامين بتطبيقها، وان تكون جزءا فعالا في مكافحة الفساد وفي الميادين المتعلقة بحياة المجتمع من جهة وعلاقة المجتمع بالدولة من جهة ثانية.
- المراجعة الناجعة لقوانين العقوبات المعمول بها، والتأكد من توفرها، حتى تستطيع الاستجابة لجميع أشكال الفساد ولجميع الأعمال المرتبة به التي وضعت لتسهم في تسهيل ودعم أنشطة الفساد وبحيث يتم تحقيق رادع مناسب لهذه الأعمال.
- وضع التعليمات لمصادر الأموال والممتلكات التي حصل عليها الرسميون والموظفين الذين ثبت فسادهم.

6. الجانب القضائي:

السلطة القضائية والقضاء النزيه الفاعل المستقل هو المرجعية في تحقيق العدل وهو ملاذ المظلوم والضعفاء في حماية الحقوق ومنع الطغيان من كل مصادره الفردية والجماعية، وبكل أشكاله السياسية والمالية والاجتماعية، ولا إصلاح حقيقيا بغير إصلاح قضائي. وذلك من خلال:

- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- تبني الإجراءات الكفيلة بالكشف والتحري والتحقيق وإدانة الموظفين الفاسدين، بعيدا عن التأثيرات والتهديدات أو التخوف من النتائج والمعوقات الفنية غير الضرورية.

7. الجانب الإداري:

يعرف الإصلاح الإداري بأنه:" إدخال تعديل في التنظيمات إدارية قائمة أو استحداث تنظيمات إدارية جديدة وإصدار الأنظمة والقوانين واللوائح اللازمة لذلك". وهناك بعض الإجراءات اللازم اتخاذها ومنها ما يلي:

- اختيار القيادات الإدارية بشكل سليم على وفق اعتبارات ومواصفات معينة في مقدماتها، أن يكون القائد الإداري كفؤ وصادق وأمينا ونزيها، وحريصا على المال العام حرصه على ماله الشخصي.
- تبسيط الإجراءات الإدارية، لان الإجراءات الطويلة والمعقدة تؤدي إلى الفساد وجبر المواطنين على دفع الرشاوى إلى الموظفين الذين يتولون انجاز معاملاتهم، لذا يجب إحلال الإجراءات البسيطة لانجاز معاملات المواطنين، وتجنبهم الرشاوى للموظفين.
- مقارنة الإجراءات الإدارية الرسمية، كما هي محددة في السياسات والتشريعات والتعليمات، بالإجراءات الإدارية غير الرسمية كما تتم في الواقع العملي بغرض إيضاح الفجوة بين ما ينبغي أن تكون وما هو كائن على صعيد الممارسة. وكلما كانت الفجوة كبيرة زادت المساحة الممكنة للفساد، والعكس صحيح.

أن تضيق الفجوة بين الإجراءات الرسمية وغير الرسمية أمر يصعب في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

- استخدام الثواب والعقاب بشكل دقيق، الثواب للموظفين الجيدين الذين تتوافر فيهم صفات الإخلاص والتفاني في العمل، والكفاءة والنزاهة والحرص في تأدية المهام الوظيفية. والعقاب الصارم للموظفين الفاسدين، من أجل إصلاحهم، وردع الآخرين الذين قد تسول لهم أنفسهم ارتكاب وممارسة الأخطاء.
- مكافحة البيروقراطية الإدارية من خلال تكريس اللامركزية الإدارية بكل مرونتها

8. الجانب البشري:

ويتمثل في خلق رأى عام يرفض الفساد إما لأنه خطأ من الناحية الأخلاقية أو أنه غير مجدي من الناحية العلمية أو السببين معا. بالإضافة إلى النقاط التالية:

- تنمية قدرات العاملين على تحليل وتشخيص المشكلات واختيار المعالجات من البدائل المتوفرة.
- ضرورة القيام بالدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة للكشف عن أسبابها وعواملها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تكون قادرة على وضع إطار نظري يعتمد في وضع برامج عملية تحدد خلالها الصلاحيات للمؤسسات والقائمين عليها.
- الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى في مواجهة الفساد، ودراسة هذه التجارب بإمعان لغرض معرفة كيفية ومجريات نجاح هذه الشعوب وحكوماتها في محاربة الفساد أو أوجه القصور والفشل في ذلك.
- إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع الحكومي، وذلك برفع مستوى الأجور والمرتبات وصرف المكافآت المناسبة، انسجاما مع مستوى الأجور والمرتبات في القطاعات الاقتصادية الأخرى للمجتمع، وإلا فسوف يكون المتسابقون للعمل في الحكومة من غير الأكفاء، وسيؤدي ذلك بدوره إلى استمرار مشكلة الفساد.

9. الجانب الرقابي:

ويتمثل الجانب الرقابي فيما يلي:

- اعتماد الشفافية وهي واحدة من أهم الوسائل لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس كل ما يجري ويدور داخلها، حتى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، يجب أن تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش.
- إنشاء أجهزة رقابية لمكافحة الفساد، تمتلك صلاحية واسعة في مجال عملها ومزودة بإمكانيات كافية، وينتقى لها أكفأ وأفضل العناصر البشرية، وان تتمتع بحصانة تمكنها من القيام بدورها بشكل فعال، وتوفير ما ينأى بهذه الأجهزة الرقابية حتى لا تكون هي نفسها عرضة لمغريات نفس الداء الذي تحاربه وتتعامل معه، وتشديد الرقابة على هذه الأجهزة لكي يكون أداؤها فعالا.

- اعتماد سياسة التدوير الوظيفي كلما كان ذلك ممكن، بخاصة في الجهات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفساد نتيجة إبقاء نفس الشخص فيها لمدة طويلة، حيث ينبغي تشجيع عمليات التدوير الوظيفي بين العاملين في هذه الأجهزة مع عدم الإخلال بكفاءة الأداء.

10. جانب المشاركة:

وللمشاركة دور مهم في مكافحة الفساد. وتتمثل في النقاط التالية:

- ضرورة إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد من حيث الحصول على المعلومات وتداولها بشفافية، حيث لا بد أن تكون عملية وضع التقارير الوطنية في مكافحة الفساد ذات طابع علني، ويتم استعراضها أمام المؤتمرات المعينة، وأن تكون هناك أشكال من الرقابة الأممية على الجهود المحلية في مكافحة الفساد.
- ضرورة قيام المواطن بالإبلاغ عن الممارسات الخاطئة والسلوك المنحرف، وعن كل شكل من أشكال الفساد، وان لا يكون هو نفسه وسطا لانتشاره.

11. جانب الانتماء والولاء:

ويقصد به تقوية الولاء والانتماء الوطني للمواطن من أجل تقوية ثقته بالدولة وذلك لمنع انتشار الفساد فيها.